

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(47)/2
21 April 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية السابعة والأربعون

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

خلاصة

يدعم الأونكتاد التنمية في أفريقيا عن طريق القيام بأنشطة تعزّز قدرة الحكومات على وضع السياسات في مجالات التجارة والاستثمار والهيكل الأساسية الداعمة للتجارة والتنمية البشرية وبناء المؤسسات، لضمان إدارة أكثر فعالية للتنمية. وتشمل هذه المبادرات جهوداً ترمي إلى '١' تعزيز تيسير التجارة والقدرات التفاوضية من خلال تقديم المساعدة التقنية في التجارة، '٢' تنويع إنتاج السلع الأساسية الزراعية والنفطية والمعدنية، '٣' تعزيز القدرات التكنولوجية لقطاع الخدمات في مجالات التجارة والنقل والإنترنت، '٤' توفير دعم تنفيذي واستراتيجي لإدارة الديون، '٥' توفير أنشطة لبناء القدرات في مجالات الاستثمار، وتنمية المشاريع، والتأمين.

ومن بين التحليلات الكثيرة التي أجراها الأونكتاد على صعيد السياسات سلسلتان رئيسيتان من التقارير، هما تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا وتقرير أقل البلدان نمواً، تسهمان في فهم القضايا التي تواجهها البلدان الأفريقية حالياً.

وقد شُرع في عملية تقييم لالتماس ملاحظات بشأن المبادرات المتعلقة بالبحوث والسياسات بغية التأكد من أن نوعية وجدوى العمل الذي تم القيام به تلبين على النحو الأمثل حاجات أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

مقدمة

- ١- ينظر مجلس التجارة والتنمية كل سنة، في إحدى دوراته التنفيذية، في تقرير عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وهذه الوثيقة هي الوثيقة الثالثة عشرة في سلسلة الوثائق التي تصدر منذ انعقاد الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس. وهي تتضمن لمحة عامة عن أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد فيما يخص تنمية أفريقيا، فضلاً عن ملخص لأنشطة محددة، بما في ذلك الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، في كل قطاع من القطاعات التي تدرج ضمن ولاية الأونكتاد. وهذا التقرير يُكمّل ويُحدّث المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/EX(44)/2 التي قُدّمت إلى الدورة التنفيذية الرابعة والأربعين للمجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٨، ويشمل الأنشطة المضطلع بها خلال عام ٢٠٠٨.
- ٢- ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٦٣، يُطلَب من منظومة الأمم المتحدة تكثيف الجهود لمساعدة البلدان الأفريقية. وقد طلب المجلس، في وثيقته المعنونة "الاستنتاجات المتفق عليها ٤٩٤ (د-٥٥)"، أن يواصل الأونكتاد، في نطاق ولايته، تحليله النقدي الدقيق وأن يسعى إلى نشر نتائج أبحاثه على نطاق أوسع.
- ٣- وواصلت شعب وبرامج مختلفة تابعة للأونكتاد تعاونها مع أمانة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". وترد أنشطة الأونكتاد بالتفصيل في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2008/5). وتقدّم أيضاً إلى لجنة البرنامج والتنسيق في نيويورك تقارير عن إسهامات مختلف المجموعات المشتركة بين الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٤- وتماشى أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا بوجه عام مع المتطلبات الناشئة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على النحو المبين في الفقرة ٣ من الوثيقة TD/B/EX(35)/2 التي قُدّمت إلى الدورة التنفيذية الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية.

أولاً - تحليل وبحث ونشر السياسات

- ٥- من بين العديد من التحليلات التي أجرتها أمانة الأونكتاد على صعيد السياسات سلسلتان رئيسيتان هما: سلسلة تقارير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وسلسلة أقل البلدان نمواً. ويبين تقرير عام ٢٠٠٨ المعنون *التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء التصديري بعد تحرير التجارة - بعض الأنماط والرؤى السياسية* أن معظم البلدان الأفريقية قامت بتحرير التجارة على نطاق واسع وأن اقتصادات معظم هذه البلدان أصبحت، كما يقال، اقتصادات مفتوحة منذ أواسط التسعينات حتى أواخرها. إلا أن الأداء التصديري الذي أعقب تحرير التجارة كان ضعيفاً من حيث ازدياد مقدار الصادرات، وارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتنويع نحو الصادرات الزراعية والمصنوعات ذات القيمة العالية. ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود سياسات متكاملة لمعالجة العراقيل الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية - الاقتصادية التي تعيق استجابة العرض الأفريقي للفرص المتاحة في مجال التصدير. ويذكر التقرير أنه ينبغي للبلدان الأفريقية اعتماد سياسات خاصة بقطاعات معينة، تركّز على الصناعة التحويلية والزراعة، لأجل معالجة هذه العراقيل. وينبغي ألاّ تسعى هذه السياسات إلى زيادة الصادرات فحسب،

بل أن تسعى أيضاً إلى تحسين قدرات الإنتاج والإنتاجية على مستوى أعمق، وذلك، مثلاً، من خلال زيادة الاستثمار في البحث والتطوير في المجال الزراعي أو تشجيع إنشاء شركات كبرى.

٦- أما تقرير *أقل البلدان نمواً*، ٢٠٠٨: *النمو والفقر وشروط الشراكة الإنمائية*، الصادر عن الأونكتاد، فقد ذكر أن استدامة موجة النمو التي شهدتها الكثير من أقل البلدان نمواً في هذا العقد هي موضع شك إلى حد كبير. فأقل البلدان نمواً شديدة التأثر بتباطؤ النمو الناجم عن الصدمات الخارجية، لأن النمو اعتمد بالغ الاعتماد على ارتفاع أسعار السلع الأساسية وارتفاع مستويات تدفقات رأس المال إلى الداخل، وبخاصة المعونة. وما يزال العدد الأكبر من أقل البلدان نمواً يتميز بانخفاض مستويات الوفورات المحلية، وشدة ضعف تنمية الصناعات التحويلية، وارتفاع مستويات الاعتماد على السلع الأساسية، وضعف تحسين نوعية الصادرات، وتردي الموازين التجارية، وارتفاع فواتير استيراد الأغذية والنفط. ويخلص التقرير، من خلال استخدام مجموعة جديدة من التقديرات المتعلقة بالفقر، إلى أن النمو الاقتصادي السريع في أقل البلدان نمواً لم يقترن بقدر كبير من الحد من الفقر ومن التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقول إن قابلية اقتصادات أقل البلدان نمواً للتأثر وضعف احتضان عملية النمو يتصلان كلاهما بنموذج التنمية المنشود. وإن تعزيز ملكية البلد للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية أمر أساسي لزيادة فعالية التنمية. ولكن التقرير يبين أن هناك عمليات مختلفة لا تزال تُضعف ملكية البلد. ويجدد بعض التدابير العملية التي يمكن أن تُسهم في تصحيح هذا الوضع وأن تضمن تحقيق نواتج أفضل وتوازناً أكبر على صعيد الشراكة الإنمائية، بما في ذلك اعتماد آليات وسياسات وطنية لإدارة المعونة، وإعادة النظر في الشروط السياسية، ودعم نُظم المعرفة المحلية لتعزيز القدرة على تحليل وبحث السياسات في أقل البلدان نمواً.

ثانياً - أقل البلدان نمواً

٧- أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة قضايا لأجل الجزء الرفيع المستوى من اجتماع رؤساء الدول والحكومات الذي عُقد خلال الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وكانت المذكرة بعنوان "التجارة والتنمية من أجل الرخاء في أفريقيا: الإجراءات والاتجاه" (TD/433)؛ ونظمت الأمانة مائدة مستديرة مواضيعية حول "تطوير القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً". كما نُظِمَ لأجل الدورة الثانية عشرة للأونكتاد حدثان قبلها هما: حلقة عمل لاقنيين أفريقيين شهيرين حول "استراتيجيات التنمية في أفريقيا" عُقدت في أكرا، غانا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وأديرت بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت، و"حلقة عمل رفيعة المستوى لصالح أقل البلدان نمواً في أفريقيا"، نُظِمَت واستضيفت بالتعاون مع الحكومة التركية في ٤ و٥ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٨- وقام الأونكتاد بوضع وتنفيذ مشروع (INT/OT/BP) في عدة بلدان أفريقية، بدعم مالي من حكومي النمسا والنرويج. وساعد المشروع على إجراء دراسات لحالة قطاعات محددة بشأن بنود تصدير رئيسية ذات أهمية لنخبة من البلدان الأفريقية. ونشرت الأمانة النتائج النهائية التي أسفر عنها المشروع، وهي تتضمن توليفاً لدراسات حالة قطاعات محددة ودراسات حالات قطرية، والدروس المستخلصة، والاستنتاجات على صعيد السياسات، فضلاً عن توصيات اجتماع الخبراء الذي عُقد في أروشا، تنزانيا، عام ٢٠٠٧. وأشارت نتائج دراسات الحالات الوطنية وحالات قطاعات محددة إلى أن هناك مجالاً كبيراً لأن ينضم الكثير من البلدان الأفريقية الفقيرة إلى مجموعة البلدان المصدرة الناجحة، وبخاصة فيما يتعلق بصادرات النفط والنحاس والبن والكافور والفول السوداني

والمسوحات، وذلك على الرغم من العقبات العديدة والمعقدة القائمة. وخُليص إلى أن البستنة وصيد الأسماك والسياحة مجالات إضافية يملك فيها الكثير من البلدان الأفريقية إمكانات تصدير كبيرة.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

٩- قام الأونكتاد، بناء على التوصيات الواردة في "الإطار المتكامل المعزّز"، بتقديم مساعدة مباشرة في إطار المرحلة التشخيصية للرأس الأخضر استعداداً لرفع اسم البلد من فئة أقل البلدان نمواً في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وركزت المساعدة على رغبة الرأس الأخضر في فتح سبل جديدة للتحويل الاقتصادي، ولا سيما تقديم الخدمات في الخارج. وأسفر إسهام الأونكتاد عن صياغة مشروع لدراسة جدوى تطوير خدمات لتشكيل شركات في الخارج. وقُدّمت وثيقة مشروع إلى سلطات الرأس الأخضر (خصوصاً إلى الوزارات المعنية بالاقتصاد وإلى الأخصائيين القانونيين) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في سياق التصديق على الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري ضمن الإطار المتكامل المعزّز.

١٠- وقدم الأونكتاد إلى غينيا الاستوائية طائفة من الخدمات الاستشارية، شملت عقد عدة جلسات إطلاعية في ملابو على مختلف مستويات اتخاذ القرارات داخل الحكومة (بما في ذلك رئيس مجلس الوزراء)، وأعد بياناً يحدد مواطن الضعف، وفقاً للولاية التي وكلتها الجمعية العامة إلى الأونكتاد (القرار ٢٠٩/٥٩). وتركزت الجلسات الإطلاعية والمناقشات على نقطة رئيسية هي استراتيجية "الانتقال السلس" لغينيا الاستوائية، ترقباً للقرار الذي يُحتمل أن تتخذه الأمم المتحدة والقاضي برفع اسم ذلك البلد من فئة أقل البلدان نمواً.

١١- وفي عام ٢٠٠٨، أجرى الأونكتاد مشاورات مستفيضة مع "لجنة المحيط الهندي" حول تعزيز التعاون بين تلك المنظمة والأونكتاد في استعراض منتصف المدة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيجري في عام ٢٠١٠. وثلاث من الدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندي هي دول جزرية صغيرة نامية (جزر القمر وموريشيوس وجزر سيشيل).

البلدان النامية غير الساحلية

١٢- تقع ١٥ دولة من البلدان النامية غير الساحلية الـ ٣١ في أفريقيا. وقد واصل الأونكتاد الإسهام في تنفيذ "برنامج عمل ألماتي لعام ٢٠٠٣"، الذي يعالج الاحتياجات الخاصة في البلدان النامية غير الساحلية ضمن الإطار العالمي الجديد للتعاون في مجال النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

١٣- وأعدت ورقة قضايا بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية: الاتجاهات والسياسات وطريق المضي قدماً" (UNCTAD/ALDC/2008/3)، تناقش الاتجاهات والقضايا الحديثة المتصلة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذي الأهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، وعُقد منتدى رفيع المستوى حول الاستثمار لصالح البلدان النامية غير الساحلية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٤- وشارك الأونكتاد بصورة نشطة في الأعمال التحضيرية الموضوعية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماني الذي سيجري من ٢ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وفي الاستعراض نفسه، وقدم المشورة بصورة منتظمة إلى مجموعة البلدان النامية غير الساحلية الكائن مقرها في جنيف.

١٥- وساعد الأونكتاد البلدان النامية غير الساحلية خلال الأعمال التحضيرية لدورته الثانية عشرة، وبخاصة فيما يتعلق بالوثائق الختامية التي اعتمدها المؤتمر، كما قدم مساعدة إلى اجتماع وزاري للبلدان النامية غير الساحلية في غانا.

ثالثاً - القضايا القطاعية

ألف - التجارة الدولية

١- البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية إلى نخبة من أقل البلدان نمواً وبلدان أخرى في أفريقيا

١٦- لما كان أجل البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية قد انقضى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فإن الأونكتاد يعمل على إطلاق مبادرة بشأن أعمال المتابعة المتعلقة به.

٢- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً

١٧- "الإطار المتكامل" هو مشروع متعدد الوكالات ومتعدد الجهات المانحة يهدف إلى تنسيق تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والأنشطة المؤسسية المتصلة ببناء القدرات في أقل البلدان نمواً. وكان ٤٦ بلداً من أقل البلدان نمواً قد بلغت، بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مراحل مختلفة من عملية الإطار المتكامل. وهناك ٢٨ بلداً أفريقياً صدّق على دراساته التشخيصية وعلى قوائم مصفوفات الإجراءات الخاصة بها. وهذه البلدان هي إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، والرأس الأخضر، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنگال، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر. وعلى الرغم من أن الإطار المتكامل كان ينتقل خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ من الإطار المتكامل الأصلي إلى الإطار المتكامل المعزز، فقد تواصلت الأنشطة داخل البلدان.

١٨- وواصل "المجلس المؤقت للإطار المتكامل"، منذ ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، العمل الذي يقوم به "الفريق العامل للإطار المتكامل". وتعهدت ٢٢ جهة مانحة، في مؤتمر التعهد بتقديم التبرعات الذي عقد في استكهولم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بتقديم مبلغ ١٧٠ مليون دولار للإطار المتكامل المعزز الذي مدته خمس سنوات. ومنذ ذلك التاريخ، تم التعهد بتقديم مبلغ إضافي قدره ٣ ملايين دولار.

١٩- وفي عام ٢٠٠٨، اختار المجلس المؤقت للإطار المتكامل "مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع" كمدير جديد للصندوق الاستثماري للإطار المتكامل المعزز. وسيضطلع المكتب، الكائن مقره في كوبنهاغن، بأنشطة إدارة الصندوق الاستثماري، بمساعدة موظفين متفرغين تماماً في جنيف، تساندهم مكاتب إقليمية في بانكوك ودكار وجوهانسبرغ ونيروبي. وبلغت ترتيبات التنفيذ الوطني والأعمال التحضيرية لتمويل المشاريع على المستويين ١ و ٢ من الصندوق الاستثماري مراحل مختلفة من الإنجاز في عدد من البلدان. ولتيسير هذه العملية، قام مجلس الإطار المتكامل المعزز مؤخراً، بمساعدة من الوحدة المعنية بالتنفيذ في منظمة التجارة العالمية، بتوفير بعض المبادئ التوجيهية البسيطة لمساعدة البلدان في تنفيذ الإطار المتكامل المعزز.

٢٠- واستمر بلا انقطاع تنفيذ المشاريع التي أقرت ضمن الإطار المتكامل القديم، إذ واصل المدير الحالي للصندوق الاستثماري إدارة الأموال التي تم إقرارها والالتزام بها وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس.

٢١- وعين المجلس المؤقت للإطار المتكامل مديراً تنفيذياً لهذا الإطار ليرأس الأمانة التنفيذية للإطار، التي ستستضيفها منظمة التجارة العالمية على المستوى الإداري. ووضع مجلس الإطار المتكامل المعزز اللمسات الأخيرة على التفاصيل التنظيمية النهائية، وتم إقرار المشاريع الأولى الخاصة بالمستويين ١ و ٣.

٣- المفاوضات التجارية

٢٢- شمل الدعم الذي قدمه الأونكتاد في عام ٢٠٠٨ إلى البلدان الأفريقية من أجل تعزيز سياستها التجارية وقدراتها على الصعيد المؤسسي وصعيد الموارد البشرية ما يلي:

(أ) رصد مفاوضات جدول أعمال الدوحة الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على تجارة البلدان الأفريقية ومصالحها الإنمائية؛

(ب) تقديم مساعدة شاملة مكيفة حسب الاحتياجات إلى البلدان الأفريقية التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، أو في المرحلة التالية للانضمام (الجزائر، إثيوبيا، السودان) لإدارة المفاوضات المعقدة وإعمال التغييرات المطلوبة والتكيف معها؛

(ج) مساعدة البلدان على الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق، بتعريفها بصورة جيدة على نُظم التجارة الوطنية؛ وتقديم معلومات بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية أو الاستفادة من ترتيبات التجارة التفضيلية بين الشمال والجنوب، بما في ذلك نظام الأفضليات المعمم، وقانون النمو والفرص في أفريقيا، واتفاق كوتونو بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي؛

(د) دعم فهم المبادرات المتعلقة بوصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية والحصص، التي اتخذتها بلدان نامية مثل الصين والهند، والاستفادة من هذه المبادرات؛

(هـ) توفير المشورة والتحليلات بشأن المشاركة الفعالة في ترتيبات التبادل التجاري بين بلدان الجنوب، مثل النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، والترتيبات الإقليمية فيما بين البلدان النامية،

مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الخدمات؛

(و) مساعدة رواندا في وضع إطار شامل للسياسات التجارية؛

(ز) مساعدة أوغندا، في إطار مبادرة التجارة البيولوجية التي اتخذها الأونكتاد، على تحليل وتحديد عدد من منتجات التجارة البيولوجية ذات الإمكانيات التصديرية، بما في ذلك العناصر الطبيعية اللازمة لصناعات مواد التجميل؛

(ح) تقديم الدعم إلى الصندوق الأفريقي للوقود البيولوجي والطاقة المتجددة، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧ برعاية مصرف الاستثمار والتنمية التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، للمساعدة على تنمية أنواع الوقود البيولوجي والطاقة المتجددة في أفريقيا، بما في ذلك البحث والتطوير والمساعدة التقنية. ودأب الأونكتاد والبنك الدولي على تقديم الدعم الاستشاري والتقني لمساعدة الصندوق على القيام بعملياته وعلى بناء قدرته المؤسسية؛

(ط) إصدار ونشر دراستين عن التجارة والأمور الجنسانية لأجل التوعية بضرورة أن تراعي السياسات التجارية القضايا الجنسانية. وهاتان الدراستان هما: '١' "إدراج المنظور الجنساني في استراتيجيات التجارة والتنمية في أفريقيا" و'٢' "إدراج المنظور الجنساني في استراتيجيات التجارة والتنمية: حالة شرق أفريقيا"؛

(ي) توفير تحليلات بشأن الأزمة الغذائية العالمية، تقترح وضع استراتيجيات طويلة الأجل لمساعدة البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، على معالجة هذه الأزمة.

٤- تيسير التجارة

تقييم منظمة التجارة العالمية للاحتياجات في مجال تيسير التجارة (واغادوغو)

٢٣- يتعاون الأونكتاد، بوصفه إحدى المنظمات المشار إليها في المرفق دال، مع أمانة منظمة التجارة العالمية في ما تقوم به من أنشطة تدريب ومساعدة تقنية في أفريقيا. وقد قدمت المنظمات المشار إليها في المرفق دال، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، دعماً متواصلاً إلى البلدان النامية في مجال التقييم الذاتي للاحتياجات من المساعدة التقنية، وذلك عن طريق عقد حلقات عمل وطنية. وأهداف تقييم الاحتياجات المتعلقة بتيسير التجارة هي تقييم مستويات امتثال البلدان للمقترحات الراهنة، وتحديد عمليات التكيف المتعلقة بالتنفيذ، ونسبة المساعدة التقنية اللازمة. ويساهم الأونكتاد بصورة منتظمة في حلقات البحث هذه، عن طريق صندوقه الاستثماري المعني بـ "بناء القدرات في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً لدعم مشاركتها الفعالة في عملية مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة". ونظم الأونكتاد حلقة عمل وطنية في بور كينا فاسو في الفترة من ٦ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وعرض نتائجها على المسؤولين في وزارة التجارة وإدارة الجمارك والقطاع الخاص. وتلقى الصندوق الاستثماري إسهامات من السويد وإسبانيا والنرويج وسويسرا.

المؤتمر الدولي المعني بالشبابيك الوحيدة (السنغال)

٢٤- الشباك الوحيد هو مرفق يتيح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل إيلاج معلومات ومستندات منمّطة في نقطة دخول وحيدة لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر. وقد ركز المؤتمر، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في السنغال، على مبادرات الشباك الوحيد الجارية في أفريقيا، فناقش المشكلات المتعلقة بالتنفيذ. وأكد المؤتمر على المعايير الإقليمية والدولية لتكنولوجيات التشغيل، وعرض عدة معايير وتوصيات بشأن المستندات الإلكترونية، ونظم الشبابيك الوحيدة، والتبادل الإلكتروني للبيانات. وجرى في إحدى الدورات نقاش حول المفاوضات الجارية بشأن تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية وأثرها على المبادرات المتعلقة بتيسير التجارة.

٥- بناء القدرات في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً لدعم مشاركتها الفعالة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

٢٥- تلقى الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة التابع للأونكتاد والهادف إلى دعم البلدان النامية في مشاركتها الفعالة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، منذ أواخر عام ٢٠٠٤، إسهامات من حكومي السويد وإسبانيا، ومنذ فترة أقرب، من حكومة النرويج.

٢٦- ويقدم الصندوق الاستئماني الدعم والتدريب خلال عملية التفاوض، من قبيل صياغة ورقات معلومات أساسية تقنية بشأن قضايا التفاوض، وعقد حلقات عمل إقليمية ووطنية للتوعية بهذه القضايا، وتنظيم موائد مستديرة للوفود الكائن مقرها في جنيف، وتمويل مشاركة مسؤولين من البلدان النامية في اجتماعات فريق التفاوض بشأن تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية.

٢٧- وقد أحرزت الوفود تقدماً سريعاً بشأن مشاريع الأحكام الموضوعية لاتفاق مقبل بشأن تيسير التجارة. وفي الوقت نفسه، يقوم الأعضاء منذ عام ٢٠٠٧ بعمليات تقييم ذاتي ووطنية لتيسير التجارة، تستعرض فيها الإدارات تأثير ضوابط تيسير التجارة المتفاوض عليها حالياً في إطار دورة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وتحدد إجراءات التنفيذ والاحتياجات من المساعدة التقنية.

٢٨- ويعمل الأونكتاد بالتعاون الوثيق مع ممثلي البلدان النامية في جنيف، من خلال المشاركة كميسر لعمليات التقييم الذاتي الوطنية، وتوفير المشورة والتدريب والدعم المالي لإنشاء فرق عمل وطنية بشأن تيسير التجارة ولتعزيزها. وترتبط نتائج التقييم بوضع خطط التنفيذ، وتُرفد بها عملية التفاوض.

٦- تيسير النقل والتجارة

٢٩- يواصل الأونكتاد مساعدة حكومة مالي في إنشاء فرقة عمل وطنية بشأن تيسير التجارة. وعقدت في عام ٢٠٠٨ حلقة عمل للتوعية بمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة ومنهجية التقييم الذاتي. وركزت حلقة عمل عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٩ على تنفيذ الالتزامات المتفاوض عليها بشأن تيسير التجارة. وقام خبراء الأونكتاد بدور الميسرين في عمليات التقييم الذاتي الوطنية بشأن تيسير التجارة في بوركينا فاسو ومالي

في عام ٢٠٠٨. وترأس الأونكتاد المائدة المستديرة بشأن الفوائد الاقتصادية لتيسير التجارة في المؤتمر السنوي للشراكة العالمية لتيسير التجارة والنقل، الذي عقد في كيب تاون، بجنوب أفريقيا، والذي ناقشت فيه مواضيع رئيسية تتعلق بتيسير التجارة والنقل وتهم الحكومات والقطاع الخاص. وزُودت البلدان بأحدث المعلومات عن الأعمال والتطورات الجديدة في المجالات الرئيسية التي يهتم بها الشركاء الرئيسيون في الشراكة العالمية لتيسير التجارة والنقل (البنك الدولي، والمنظمة العالمية للجمارك، والأونكتاد، وغرفة التجارة الدولية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية). وشارك الأونكتاد في المنتدى الإقليمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي) بشأن تيسير التجارة، الذي عقد في كيب تاون، بجنوب أفريقيا، وترأس الجلسة الافتتاحية حول "اقتصاديات تيسير التجارة". وعُقد كلا الاجتماعين بصورة متعاقبة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٧- التجارة والبيئة

فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٠- يهدف هذا المشروع المشترك، الذي أنشئ في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد والذي تموله الحكومة النمساوية، إلى تعزيز فرص إنتاج المنتجات الزراعية العضوية والمتاجرة بها. وقد قدم الأونكتاد الدعم إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي المعني بالزراعة الإيكولوجية: "التخفيف من تغير المناخ وتوفير الأمن الغذائي والاعتماد على الذات لسبل الرزق في أفريقيا"، الذي عقد في أديس أبابا، وإلى مؤتمر القمة المعني بالمنتجات العضوية في غرب أفريقيا، الذي عُقد في نيجيريا، وقد عقد كلا المؤتمرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويُعد الأونكتاد عرضاً عاماً لحالة تطور المنتجات العضوية في بوروندي وإثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، سينشر في عام ٢٠٠٩. ويدعم الأونكتاد المشاورات المتعلقة بمسودة سياسة بشأن المنتجات العضوية في أوغندا كما يدعم المنتدى الإثيوبي الوطني بشأن المنتجات العضوية لعام ٢٠٠٩ والمؤتمر الأفريقي بشأن المنتجات العضوية المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠٠٩ في كامبالا.

فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية (المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية)

٣١- يتيح هذا المنتدى إجراء حوار بين مؤسسات القطاعين العام والخاص التي تتولى تنظيم قطاع المنتجات العضوية الدولي وإزالة الحواجز التقنية أمام التجارة في المنتجات الزراعية العضوية. وتم وضع أداتين: '١' أداة للمعادلة، وهي توجيه دولي لتحديد معادلات المعايير العضوية؛ و'٢' المتطلبات الدولية لهيئات تصديق المنتجات العضوية، وهي تحدد قاعدة مرجعية دولية بشأن الأعمال التي يتعين على هيئات تصديق المنتجات العضوية القيام بها حتى تكون فعالة. ومن بين المنشورات التي أصدرها الأونكتاد في عام ٢٠٠٨ والتي تهم الدول الأعضاء: "زراعة المنتجات العضوية والأمن الغذائي" (UNCTAD/DITC/TED/2007/15)؛ و"معايير القطاع الخاص والمخططات الوطنية الخاصة بالزراعة الجيدة: الآثار على صادرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من الفواكه والخضار الطازجة: تجارب أوغندا وغانا وغينيا" (UNCTAD/DITC/TED/2007/13)؛ "المنتجات العضوية التصديرية المصدق عليها: آثارها على الرفاه الاقتصادي والمساواة بين الجنسين في أوساط صغار المزارعين في أفريقيا الاستوائية"

(UNCTAD/DITC/TED/2007/7)؛ و"أفضل ممارسات السياسة المتعلقة بالمنتجات العضوية: ما يمكن أن تفعله حكومات البلدان النامية لتشجيع قطاع الزراعة العضوية (UNCTAD/DITC/TED/2007/3). وشملت الاجتماعات التي عُقدت في عام ٢٠٠٨ الاجتماع السابق على الدورة الثانية عشرة للأونكتاد الذي عُقد في أروشا في جمهورية تنزانيا المتحدة من ٧ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن "جعل معايير الاستدامة تعمل لصالح صغار المزارعين"؛ والاجتماع الذي عُقد في أكرا، غانا، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن "جعل معايير الاستدامة تعمل في مجال تجارة وتنمية المنتجات الزراعية لصالح الفقراء".

٨- تنمية السلع الأساسية

القطن

٣٢- عقد الأمين العام للأونكتاد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في جنيف اجتماعاً بشأن القطن جمع أصحاب مصلحة متعددين، وشارك فيه ستة وزراء تجارة أفريقيين، ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى، وممثلون عن منظمات دولية منها الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك رابطات المنتجين والقطاع الخاص. واستعرض الاجتماع الفرص والتحديات القائمة في تجارة القطن في البيئة الاقتصادية والتجارية العالمية المتطورة، وحددوا السبل التي يمكن بها مساعدة البلدان المصدرة للقطن المنخفضة الدخل لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص القائمة في أسواق السلع الأساسية. وسوف يعقد في أفريقيا اجتماع متابعة يجمع كل الجهات الرئيسية المعنية بصناعة القطن ويساعد على تحديد الفرص المتاحة للربط بين تجارة القطن وفرص الاستثمار في أفريقيا، مع القيام في الآن ذاته بتشجيع وتعزيز التكامل الإقليمي لتوفير منتج مستدام للمستثمرين وللسوق الدولية.

بناء القدرات

٣٣- يركز برنامج بناء القدرات المعني بالسلع الزراعية في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على تعزيز الاستراتيجيات والسياسات، وسلاسة المعاملات، وتمكين المزارعين، ومساعدة البلدان على تنمية قطاعات السلع الأساسية/القطن لديها، وبكامل، في الوقت ذاته، المبادرات الممولة وطنياً. ويقوم الأونكتاد والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومركز التجارة الدولية المشترك بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، بتنفيذ المشاريع في أربعة مجالات مواضيعية في أفريقيا: '١' نظم المعلومات عن الأسواق؛ '٢' بوابة مطالبات الاستدامة؛ '٣' بورصة السلع الأساسية؛ '٤' تمويل سلسلة الإمداد.

المؤتمر والمعرض الأفريقي للنفط والغاز والمعادن

٣٤- عُقد هذا المؤتمر السنوي في غينيا الاستوائية في عام ٢٠٠٨. وتبادل المشاركون الخبرات بشأن الإدارة المستدامة لقطاعات النفط والغاز والمعادن وبشأن أفضل الممارسات التي تتيح تحويل الموارد الطبيعية التي تملكها أفريقيا إلى ثروة. وقد يسر المؤتمر إقامة شراكات استراتيجية ابتكارية، وصاغ سياسات وأطراً قانونية مناسبة لإنشاء روابط أمامية وخلفية بين الصناعات الاستخراجية والبلد المضيف من أجل زيادة مساهمة قطاعي الطاقة والتعدين في التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وشارك في المؤتمر عدد من كبار المسؤولين عن اتخاذ القرارات الذين

يمثلون الحكومات ورجال الأعمال، بما في ذلك المسؤولون التنفيذيون لشركات النفط والتعدين، والوكالات الدولية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

٣٥- ووقعت غينيا الاستوائية مذكرة تفاهم بين الحكومة وشركة إكسون موبيل لاستخراج الغاز المشتعل واستثماره اقتصادياً. وستخفض غينيا الاستوائية انبعاثات الغازات وستستخدم الغاز المستخرج للتوسع في تجهيز الغاز في معاملها. وتشمل فوائد هذه الصفقة زيادة توريد الغاز الطبيعي المميع والميثانول لتغذية الأسواق الدولية، وتوريد غاز النفط المميع إلى الأسواق المحلية والإقليمية، والمساعدة بذلك على تحسين أمن الطاقة لديها.

٩- قانون وسياسات المنافسة

٣٦- نظم الأونكتاد وحكومة الكاميرون بصورة مشتركة حلقة دراسية وطنية بشأن سياسات المنافسة والتدويل في أيار/مايو، في دولا. وشارك في الحلقة الدراسية ممثلون عن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعُقدت في مدغشقر في تشرين الثاني/نوفمبر حلقة دراسية وطنية بمشاركة وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، وبمحت "سياسات المنافسة في إطار الإصلاحات الاقتصادية والحد من الفقر". وقد تزامنت الحلقة الدراسية مع وضع الصيغة النهائية لتقرير الإطار المؤسسي عن قانون وسياسات المنافسة والمشاورات بين أصحاب المصلحة واستقصاءات الرأي المتعلقة بإنشاء هيئة معنية بالمنافسة. وفي عام ٢٠٠٨، وفر الأونكتاد التدريب وحلقات البحث بشأن قانون وسياسات المنافسة في بوتسوانا والكاميرون وموزامبيق وتونس وزامبيا. ونظم الأونكتاد حلقة البحث الإقليمية الأولى بشأن "دور سياسات المنافسة في الأزمة الغذائية الراهنة" في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في تونس، بالمركز الإقليمي المعني بسياسات المنافسة المشترك بين الأونكتاد وتونس والمنشأ حديثاً، وذلك، بالتنسيق مع المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا ووزارة التجارة في تونس. وخلال الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قدمت مساعدة إلى اللجنة المعنية بالمنافسة في سوازيلند، المنشأة. وقدم الأونكتاد أيضاً الدعم إلى أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا في تنفيذ القواعد المشتركة المتعلقة بالمنافسة، وشارك في اللجنة التوجيهية لمشروع الاتحاد الخاص ببناء القدرات بشأن سياسات المنافسة في نيامي، النيجر، في نيسان/أبريل. ونظم الأونكتاد، بصورة مشتركة مع أمانتي الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، حلقات دراسية إقليمية للدول الأعضاء في هذين الاتحادين في أيار/مايو، في باماكو، مالي. وتم في الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى للتدريب والمعلومات المعنية بقانون وسياسات المنافسة في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا التعريف بمشروع قواعد المنافسة الإقليمية ومناقشة الإطار التنظيمي الإقليمي لسياسات المنافسة. أما الحلقة الدراسية الثانية، فقد جمعت خبراء من الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا والأونكتاد لمناقشة سبل الاستفادة من خبرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا في تعزيز قواعد المنافسة المشتركة في غرب أفريقيا.

٣٧- وتلقى الموظفون المسؤولون عن التحقيق في الممارسات المنافية للمنافسة وإنفاذ التدابير المتعلقة بمراقبة الاندماجات في العديد من بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي مهارات تدريبية معززة في مجال إدارة وإنفاذ قانون وسياسات المنافسة. وقدم الأونكتاد المشورة بشأن تنفيذ اتفاق التعاون المعني بقانون وسياسات المنافسة الذي وضعته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٥-٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، غابورون، بوتسوانا).

١٠ - أنشطة التدريب

الدورات التدريبية الإقليمية المتعلقة بقضايا رئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي

٣٨ - تنمي هذه الدورات التدريبية معارف ومهارات رسمي السياسات في مجالات التجارة الدولية، والشؤون المالية، والاستثمار والتكنولوجيا، وعلاقة كل ذلك بالتنمية. وقد عُقدت في القاهرة، بمصر، في الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، دورة تدريبية كانت قد أُعدت في عام ٢٠٠٨ للبلدان الأفريقية.

برنامج التدريب من أجل التجارة

٣٩ - نظم برنامج التدريب من أجل التجارة، التابع للأونكتاد، حلقة عمل رفيعة المستوى في مجال قضايا السياحة، وإعداد مواد التدريب وتحديثها، وتقديم الدورات التدريبية. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، استفاد ٢١٦ من العاملين في مجال التجارة من ١٢ بلداً أفريقياً من عشر حلقات دراسية تدريبية مباشرة أو بنظام التعلم من بُعد. ونفذ في أنغولا، بالتعاون مع الأونكتاد، برنامج موسع باللغة البرتغالية حول اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، نُظمت دورة للتعلم من بُعد، مدتها تسعة أسابيع، لـ ٧٨ مشاركاً من أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق. وبعد ذلك، أعدت دراسة حالة إفرادية لتحليل اتفاقات الاستثمار الدولية التي وقعتها أنغولا، ثم نُظمت دورة تدريبية مدتها أربعة أيام في لواندا وشملت ٢٥ شخصاً من المفاوضين المعنيين باتفاقات الاستثمار الدولية من أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق. وكان هدف الدورة هو تعزيز المعارف وتحسين المهارات في مجال التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية. وشملت الأنشطة الأخرى تقديم المساعدة في مجال قانون المنافسة، وإعداد مواد تدريبية خاصة في مجال التجارة والطاقة والبيئة. وعُقدت دورة تدريبية للمعلمين من بُعد مدتها ثلاثة أيام في مدينة لواندا في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٤٠ - وأُطلق في عام ٢٠٠٨ مشروع مشترك بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية استهدف "تعزيز قدرات غينيا في مجال التجارة الدولية عن طريق التدريب، ودعم المؤسسات الوسيطة، وتقديم المساعدة المباشرة لشركات ووحدات الصناعات الغذائية"، بتمويل من وكالة التنمية الفرنسية. ويهدف هذا المشروع، الذي يُنفذ على مدى سنتين بالتعاون مع وزارة التجارة والقدرة التنافسية، إلى تعزيز إدماج غينيا في التجارة الدولية عن طريق التدريب وتنمية القدرات.

برنامج التدريب في مجال الموانئ

٤١ - نفذت دورة "الإدارة العصرية للموانئ" في عام ٢٠٠٨ في موانئ كوناكري، وكوتونو، وداكار، ودوالا، ولومي. وحصل ٧٨ مشاركاً على شهادات موانئ ممنوحة من الأونكتاد بعد تقديم تقاريرهم الأخيرة إلى لجنة من خبراء الموانئ.

٤٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، نُظمت في لواندا دورة تدريبية شارك فيها ١٤ من المديرين في إدارة الموانئ الناطقين بالبرتغالية من أنغولا والرأس الأخضر وغينيا - بيساو. كما حضر سبعة من المديرين في إدارة الموانئ من

جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا دورة لتدريب المدربين عُقدت في دبلن في أيلول/سبتمبر في مجال الأداء الحديث لميناء مبتكر كفو يلي احتياجات مجتمعات الموانئ.

المعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية

٤٣- واصل المعهد الإلكتروني للأونكتاد تعزيز التعليم والبحوث في مجال التجارة والتنمية في الجامعات الأفريقية. وتتمتع أفريقيا بأعلى نسبة تمثيل في المعهد الإلكتروني، حيث تشارك في عضويته جامعات من أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وكينيا، ومصر، وموريشيوس، وموزامبيق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عُقدت في كمبالا، بأوغندا، حلقة عمل إقليمية استهدفت التطوير المهني فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والقانونية للاستثمار، استناداً إلى المواد التعليمية للمعهد الإلكتروني، وذلك بالتعاون مع برنامج الأونكتاد المعني باتفاقات الاستثمار الدولية. وشارك في هذه الحلقة، التي مولتها حكومتا فنلندا وإسبانيا، أكاديميون من ١٠ بلدان أفريقية ناطقة بالإنكليزية، معظمها من أقل البلدان نمواً.

٤٤- وأتاح برنامج زمالات المعهد الإلكتروني، الذي ترعاه حكومة فنلندا، الفرصة لثلاثة أكاديميين أفارقة (من أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال) لقضاء فترة ستة أسابيع في جنيف للعمل في مشاريع بحثية، بدعم من "موجهي" الأونكتاد. وقد تمكن أكاديميون من جامعة موريشيوس، وجامعة القاهرة، وجامعة نيروبي، وكلية التجارة بجامعة ماكيريري، من تعزيز خبراتهم العملية في القضايا الاقتصادية الدولية الراهنة عن طريق إجراء بحوث لمواصلة المواد التعليمية التي أعدها المعهد الإلكتروني بشأن التجارة والفقر والاتفاقات التجارية الإقليمية مع الأوضاع في بلدانهم. وقدم المعهد الإلكتروني دعماً استشارياً ودراسياً لكلية التجارة بجامعة ماكيريري في أوغندا لغرض إنشاء برنامج للماجستير في مجال التجارة والتنمية.

السياحة الإلكترونية

٤٥- يعكف الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة التجارة العالمية، على وضع نماذج مبتكرة للربط الشبكي لمساعدة أصحاب المصلحة المحليين المعنيين بالسياحة على تنظيم أنشطتهم والترويج لها بشكل أفضل. ويعزز هذا المشروع استراتيجيات السياحة الإلكترونية التشاركية، وبناء القدرات، والأنشطة الموجهة نحو الربط الشبكي الذي يجمع جميع أصحاب المصلحة في نشر المعارف وتبادلها. ويُتوقع أن تستفيد ستة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من هذا المشروع. ويستهدف المشروع السلطات الحكومية المسؤولة عن صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية في هذا المجال، والمؤسسات ذات الصلة بالسياحة، والمشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، وصناعة السياحة والمنظمات والروابط المعنية بقطاع السياحة - بما في ذلك شركات السياحة في البلدان المستفيدة والمنظمات غير الحكومية المعنية. وتحدد التمويل عن طريق حساب الأمم المتحدة للتنمية.

٤٦- ومنذ صيف عام ٢٠٠٨، تسمح مجموعة برامج تدريبية جديدة على السياحة الإلكترونية لأصحاب المصلحة المحليين بوضع واعتماد استراتيجيات للأعمال التجارية الإلكترونية المستدامة في مجال السياحة. ومن المقرر أن تبدأ أنشطة بناء القدرات في مجال السياحة الإلكترونية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في بوركينافاسو وغينيا ومالي

وموريتانيا. وسيقدم خبراء استشاريون وطنيون الدعم للأنشطة التالية: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال السياحة؛ وحلقات العمل الوطنية لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص؛ ودعم شبكات أصحاب المصلحة المحليين المعنيين بالسياحة.

السياحة المستدامة

٤٧- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عقد برنامج التدريب من أجل التجارة، بالتعاون مع وزارة الحرف اليدوية والسياحة، حلقة عمل رفيعة المستوى في مجال السياحة المستدامة من أجل التنمية، في مدينة باماكو في مالي، للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وتم خلال هذه الحلقة تبادل الآراء والخبرات فيما بين مندوبي بوركينا فاسو والسنغال وغينيا ومالي ومدغشقر وموريتانيا، وممثلي المؤسسات المانحة، حول طرق تطوير السياحة المستدامة في بلدانهم. وأعد برنامج التدريب من أجل التجارة بالتعاون مع وزارة البيئة والغابات والسياحة في مدغشقر ومع وكالة التعاون الألمانية مشروعاً مدته ثلاث سنوات في مجال "الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية"، للمساعدة في الحد من الفقر عن طريق تطوير قطاع السياحة على النحو المبين في خطة عمل مدغشقر. ومن المقرر تنفيذ أول هذه الأنشطة في مستهل عام ٢٠٠٩.

٤٨- وبدأ تنفيذ مشروع مشترك بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، مدته ثمانية عشر شهراً، يمول من الإطار المتكامل لبنين. ويهدف المشروع إلى تعزيز "السياحة المجتمعية المستدامة" في بنين عن طريق تنمية القدرات المحلية في مجال السياحة في كل من أبومي وجانفي وأويده. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، ناقشت حلقة عمل أنشطة المشروع ووضعت إطاراً مؤسسياً له.

باء - تنمية الخدمات

١- النظام الآلي للبيانات الجمركية

٤٩- يهدف النظام الآلي للبيانات الجمركية إلى تحديث الجمارك باستخدام تكنولوجيا المعلومات بغية إسراع عملية الإفراج عن البضائع وتيسيرها. ويتيح التدريب النقل الكامل للمهارات والخبرات التقنية لهذا النظام إلى العاملين الوطنيين، بما يضمن مواصلة تنفيذ هذا النظام من جانب الإدارات الوطنية. وقد بدأ تنفيذ التدريب على المشروع في عام ٢٠٠٨ في ٣٥ بلداً أفريقياً.

٢- النقل والمرور العابر

٥٠- يعرض منشور الأونكتاد المعنون "استعراض النقل البحري لعام ٢٠٠٨" تحليلاً لتطورات البنية الأساسية للسكك الحديدية في العديد من مناطق العالم في عام ٢٠٠٧. وأشار هذا الاستعراض إلى سعي الاتحاد الأفريقي إلى ربط البنى الأساسية للبلدان الأعضاء فيه ببنية أساسية للنقل تشمل جميع بلدان أفريقيا، وحدد الاحتياجات التالية: برامج منهجية لإحلال العربات والقاطرات القديمة؛ وتحسين أنظمة الاتصالات؛ وتحسين خطوط السكك الحديدية غير الكافية؛ وإصلاح أو تطوير الهياكل؛ وتقديم الخدمات التي تلي متطلبات المستهلكين من أجل جذبهم.

٣- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية

٥١- يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على تهيئة بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية. فخلال عام ٢٠٠٨، قدم الأونكتاد مساعدة تقنية ومساعدة لبناء القدرات في مجال القياس الإحصائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد التونسي. والأونكتاد عضو رئيسي في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وفي أيار/مايو، موّل الأونكتاد مشاركة ممثلين من جمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وكينيا في اجتماع لفريق خبراء ومناسبة أخرى عالمية في مجال "قياس مجتمع المعلومات". وقد ركزت المناقشات على التقدم المحرز في قياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، وعلى تنقيح قائمة المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية دعم السياسات الوطنية لتسخير هذه التكنولوجيا لأغراض التنمية.

٥٢- وواصل الأونكتاد مساعدة بلدان جماعة شرق أفريقيا (أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا) من أجل تنسيق قوانينها المتعلقة بالإنترنت، عن طريق برنامجها الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإصلاح القانوني. كما أعد الأونكتاد، بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بقوانين الإنترنت التابعة لجماعة شرق أفريقيا، مراجعة مقارنة لقوانين الإنترنت الموجودة، وإطاراً قانونياً إقليمياً لتطوير التجارة الإلكترونية وتحقيق خدمات الحكومة الإلكترونية.

٥٣- وناقش تقرير اقتصاد المعلومات ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الصادر عن الأونكتاد خدمات الاتصال بالهواتف المحمولة في عدد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث استعرض المؤشرات المتعلقة بمعدلات تغلغل الخدمات الهاتفية، والمشاركين، واتجاهات التسعير، وأورد أمثلة على الحالات التي ساعدت فيها خدمات الاتصال بالهواتف المنقولة على تحسين كفاءة تنظيم المشاريع وكفاءة الأسواق، ومن ثم تحسين القدرة على توليد القيمة. وحدّد التقرير سياسات لتحسين تغطية شبكات الهواتف المحمولة وزيادة قاعدة المشتركين.

جيم - الديون والتمويل والتنمية

١- نادي باريس

٥٤- يواصل الأونكتاد دعم البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان المدينة في الإعداد لمفاوضات بشأن إعادة جدولة ديونها الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس. فمنذ صدور التقرير الأخير، تمكنت خمسة بلدان أفريقية من إعادة هيكلة ديونها مع الدائنين في نادي باريس.

٥٥- وعقب الاتفاق المبرم في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي مدته ثلاث سنوات، اجتمع الدائنون في نادي باريس في حزيران/يونيه للنظر في حالة توغو، ووافقوا على تخفيف أعباء ديونها المستحقة خلال فترة توحيد الدين وفقاً لشروط نابولي. وسوف تُعفى توغو أيضاً من دفع أية ديون إلى الدائنين في نادي باريس خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠١١.

٥٦- ووافق اجتماع لنادي باريس عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ على إعادة جدولة مدفوعات أصل ديون جيبوتي وفوائدها المستحقة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وفقاً لشروط هيوستن وكذلك إعادة جدولة المتأخرات المستحقة اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠٠٨. كما حصلت جيبوتي من الدائنين في نادي باريس على شرط السمعة، الذي ينص على إمكانية النظر مستقبلاً في معالجة ديون جيبوتي وفقاً لنهج إيفيان.

٥٧- واجتمع ممثلو الكونغو مع الدائنين في نادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لإعادة جدولة متأخرات الكونغو المستحقة اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٠٨، إضافة إلى مدفوعات أصل الديون وفوائدها المستحقة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفقاً لشروط كولونيا. وأعيد ترتيب المدفوعات ما بعد التاريخ النهائي حيث تم تأجيل المدفوعات حتى عام ٢٠١١.

٢- نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)

٥٨- في عام ٢٠٠٨، قدّم برنامج دμφاس الدعم في مجال الإدارة التنفيذية والاستراتيجية للديون في ٢١ بلداً من بلدان الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتعتمد البلدان على البرامج الحاسوبية لدمفاس في تسجيل ورصد الديون.

٥٩- وفي عام ٢٠٠٨ تم تركيب أحدث نسخة للبرامج الحاسوبية لدمفاس في ثلاث مؤسسات أفريقية، هي: وزارة المالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والبنك المركزي في مصر، ووزارة المالية في توغو. كما قدّم تدريب على تشغيل هذه البرامج. وقدّمت أيضاً دورات لبناء القدرات في مجال استخدام النظام في العمليات المتعلقة بالديون، بما في ذلك التحقق من صحة البيانات، والإبلاغ، والإحصاءات والتحليل إلى كل من إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان. وشملت النتائج إعداد جداول زمنية للتحقق من البيانات في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشرات إحصائية في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. واستفاد كل من إثيوبيا وزمبابوي والسودان من الوحدة التدريبية الجديدة المتعلقة ببناء القدرات في مجال تحليل حوافز الديون، التي نُظّمت في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر. ويشجع برنامج دμφاس التعاون الإقليمي، ومن خلال حلقة عمل إقليمية عقدت في توغو بالاشتراك مع مشروع التدريب على إدارة الديون في وسط وغرب أفريقيا، وجولة دراسية لمكتب إدارة الديون في السودان. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ نقل أحد العاملين في نظام دμφاس إلى باماكو، في مالي، لدعم بلدان غرب أفريقيا والتنسيق بكفاءة مع مقدمي خدمات آخرين في المنطقة.

دال - الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع

١- تحليل قضايا الاستثمار

٦٠- نُشر في عام ٢٠٠٨ دليل الاستثمار العالمي: أفريقيا، وتقرير الاستثمار العالمي الذي يشتمل على جزء يحلل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٨، وسّع مشروع تحليل البحوث والسياسات المعنون "الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة: البعد الإنمائي" نطاق تركيزه ليشمل غرب أفريقيا، وبدأ مرحلة ثالثة من

الدراسات الميدانية في السنغال وغانا ومالي. وقد أوشكت الدراسات القطرية لغرب أفريقيا على الانتهاء؛ ويُتوقع إبلاغ النتائج خلال عام ٢٠٠٩، بما في ذلك الإبلاغ في حلقات عمل وطنية وإقليمية. ونُشرت النتائج المتعلقة بالمرحلة الثانية للمشروع (شرق وجنوب أفريقيا، ٢٠٠٧-٢٠٠٨) من خلال حلقات عمل عُقدت في كينيا وموريشيوس، ومن خلال مناقشات مع أصحاب المصلحة في مجالي السياحة والتنمية. كما أسهم الباحثون في المشروع إسهاماً مباشراً في رسم سياسات السياحة والاستثمار في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا وموريشيوس. وشارك في تمويل المشروع مركز بحوث التنمية الدولية (كندا).

٦١- وفي عام ٢٠٠٨، كثف الأونكتاد مساعدته التقنية من أجل جمع وتنسيق البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية. واجتمعت فرقة العمل المعنية بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية للبلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في لوساكا بزامبيا، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس، لمراجعة واعتماد اختصاصاتها وتعديل اللوائح المتعلقة بتجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وإبلاغها، وتمهيد الساحة للعمل القادم في منطقة السوق المشتركة. وفي آب/أغسطس، شارك ممثلون للوكالات الوطنية للدول الأعضاء في السوق المشتركة في حلقة العمل الإقليمية الأولى المشتركة بين السوق والأونكتاد بشأن الاستقصاء المشترك للإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر/للشركات عبر الوطنية، وأعدوا استقصاءً عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرصده، وعن أنشطة الشركات التابعة للشركات عبر الوطنية. وفي عام ٢٠٠٨، عُقدت حلقات عمل وطنية في إثيوبيا ورواندا وزامبيا وكينيا وملاوي.

٦٢- وبوصف الأونكتاد عضواً في الفريق التوجيهي لمبادرة الاستثمار الأفريقية المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد شارك في الاجتماع السنوي الرفيع المستوى الثالث للفريق واجتماع المائدة المستديرة للخبراء المعقود في كمبالا، بأوغندا، يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وعُرض في الاجتماع تحليل لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية الأساسية، الذي أعده الأونكتاد، مع التركيز بوجه خاص على الاستثمار في البنية الأساسية في أفريقيا.

٢- السياسات وبناء القدرات

استعراضات سياسة الاستثمار

٦٣- في عام ٢٠٠٨، أجرى الأونكتاد استعراضات لسياسة الاستثمار في كل من بوركينا فاسو وبوروندي وسيراليون ونيجيريا. ويتناول كل استعراض قدرة البلد على استيعاب المكاسب الإنمائية للاستثمارات الداخلية وزيادتها إلى الحد الأعلى، مع مراعاة آراء الحكومات والمجتمع المدني والمستثمرين من القطاع الخاص. ويتعاون الأونكتاد عن كثب مع الحكومات ومع منظمات إنمائية أخرى، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من أجل ضمان أن تلبّي التوصيات المتصلة بالسياسات والتوصيات الاستراتيجية الواردة في استعراضات سياسة الاستثمار الاحتياجات الخاصة لكل بلد. ونظراً لعضوية الأونكتاد في الفريق التوجيهي لمبادرة الاستثمار الأفريقية المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد شارك في الاجتماع السنوي الرفيع المستوى الثالث للفريق واجتماع المائدة المستديرة للخبراء في مبادرة الاستثمار

الأفريقية المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعقود في كمبالا، بأوغندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وعرض استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا في حلقة عمل وطنية عُقدت في أبودجا، بنيجيريا، في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقد أطلع الأونكتاد رئيس نيجيريا يار أدوا، على التوصيات الرئيسية لاستعراض سياسة الاستثمار، وكلف الرئيس كبير مستشاريه الاقتصاديين بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات. وتتخذ الترتيبات حالياً لعرض التقرير في اجتماع حكومي دولي يعقد في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. وعُرض استعراض سياسة الاستثمار في بوركينا فاسو في حلقة عمل وطنية عُقدت في واغادوغو في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. أما استعراضا سياسة الاستثمار في كل من بوروندي وسيراليون، اللذان بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، فقد قُدمتا إلى السلطات الوطنية في إطار حلقتي عمل وطنيتين عقدتا في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. ويُتوقع أن يسفر التقريران عن تقديم المساعدة التقنية لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي لتنمية القطاع الخاص.

٦٤- وقد استُكمل استعراض سياسة الاستثمار في بنن في عام ٢٠٠٤ وأُجريت في عام ٢٠٠٨ أنشطة للمتابعة شملت تنفيذ نظام لتعقب طلبات مشاريع المستثمرين وإعداد دليل للاستثمار. واستُكمل في عام ٢٠٠٦ استعراض سياسة الاستثمار في المغرب؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ قُدم إلى الحكومة مشروع تدوين لائحة الاستثمار الذي أعده الأونكتاد. كما أعد الأونكتاد بالاشتراك مع غرفة التجارة الدولية "دليل الاستثمار الخاص بالمغرب"، الذي عُرض في حلقة عمل وطنية عُقدت في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٥- وتوفر المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى رواندا الدعم للتوصية الواردة في استعراض سياسة الاستثمار المتعلقة بإنشاء "برنامج اجتذاب وتنمية المهارات". وتعاون مستشار دولي معيّن من الأونكتاد مع مديرية الهجرة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ على تنفيذ خطة عمل بشأن سياسة الهجرة، تهدف إلى جذب السياح وأصحاب المشاريع والعمالة الماهرة اللازمة لرواندا.

اتفاقات الاستثمار الدولية

٦٦- يساعد برنامج عمل الأونكتاد البلدان النامية على المشاركة بصورة فعالة في وضع قواعد للاستثمار الدولي عن طريق تحليل السياسات، وتقديم المساعدة التقنية، وتحقيق توافق الآراء. وقدم الأونكتاد مساعدة تقنية إلى ٢٥ بلداً أفريقياً في عام ٢٠٠٨.

٦٧- ولا تزال سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن "قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية" تمثل المرجع الأساسي للمفاوضين والمشرعين. وقد أصبحت سلسلة الأونكتاد بشأن "سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية" أداة استراتيجية مهمة لراسمي السياسات، حيث تقدم تحليلاً للقضايا التقنية الصعبة المتعلقة بوضع قواعد للاستثمار الدولي ولتأثير هذه القضايا على التنمية.

٦٨- وفي عام ٢٠٠٨، نُشرت ثلاثة مجلدات جديدة: ركّز أحدها على أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، وحمل الثاني عنوان "وضع قواعد الاستثمار الدولي: حصر المنجزات، والتحديات القائمة، والطريق إلى الأمام". وأعدت قاعدة بيانات جديدة تحدد الأحكام الأساسية لمعاهدات الاستثمار الثنائية وغيرها من

اتفاقات الاستثمار الدولية، وتسجل أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتشمل العديد من البلدان الأفريقية (هي سوازيلند وبوتسوانا ومصر والمغرب وناميبيا). وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨، الذي يتناول الاستثمارات في مجالات البنية الأساسية والمنازعات بين الدولة والمستثمرين في هذا النوع من الاستثمارات، يمثل أهمية خاصة للبلدان الأفريقية.

٦٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عقدت أنغولا دورة تدريبية للمتفاوضين على اتفاقات الاستثمار الدولية من البلدان الناطقة بالبرتغالية (أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق). وكان المقرر التمهيدي للتعليم من بعد، المتعلق بالقضايا الرئيسية لاتفاقات الاستثمار الدولية، متاحاً لجمهور عريض وقُدِّم بالتعاون مع برنامج التدريب من أجل التجارة. وأُجري في عام ٢٠٠٨ تنقيح لمعاهدة الاستثمار الثنائية النموذجية لغانا، ويجري حالياً تنقيح معاهدة الاستثمار لكل من بوتسوانا والمغرب. وعُقدت حلقات دراسية وطنية في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية و/أو تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين في بوتسوانا (في نيسان/أبريل ٢٠٠٨) والمغرب (تموز/يوليه ٢٠٠٨). ويقدم برنامج عمل الأونكتاد المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية بمواده وخبرته التقنية إلى عدد من الاجتماعات والمنظمات الإقليمية والدولية. ونظمت حلقة دراسية إقليمية مشتركة للبلدان العربية في مجال تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين (حضرها ١٠٩ مشاركين) تحت عنوان "التحديات والآفاق أمام البلدان العربية"، في مصر في أيار/مايو ٢٠٠٨، بالتعاون مع مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي. وعقدت في بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ جلسة إحاطة بشأن مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية تناولت الاستثمار وتقديم الخدمات لبعثات البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى الاتحاد الأوروبي. ونظمت حلقة عمل تعليمية وبحثة حول الجوانب الاقتصادية والقانونية لاتفاقات الاستثمار الدولية في جمهورية ترازيا الاتحادية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، لبلدان الجنوب الأفريقي (إثيوبيا، وأوغندا، وبوتسوانا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية ترازيا المتحدة، ورواندا، والسودان، والكاميرون، وكينيا، وليسوتو، وموريشيوس).

٧٠- وعُقد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات الأول المتعلق بالاستثمار من أجل التنمية في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٩، حيث ركز على البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وشارك فيه ممثلون لـ ٢٠ بلداً أفريقياً. وسوف يتلو هذه الاجتماعات حلقة عمل تدريبية عن الاتجاهات والقضايا الناشئة في اتفاقات الاستثمار الدولية لثمانية بلدان، منها ستة بلدان أفريقية، إضافة إلى نشاط يتعلق بتقديم مساعدة تقنية محددة إلى غانا في مفاوضاتها المتعلقة باتفاق الاستثمار الدولي.

تشجيع الاستثمار وتيسيره

٧١- قدم الأونكتاد دعماً لعدد من الحكومات الأفريقية، شمل صياغة استراتيجية للدعوة السياساتية لهيئة الاستثمار في كينيا، وتعزيز قدرات وكالة الاستثمار الإثيوبية ومكتبين إقليميين للاستثمار في مجال تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر. وعُقدت حلقة عمل تدريبية للجان الاستثمار الإقليمية لمنطقة أورواميا والأمم والقوميات والشعوب الجنوبية في سولولتا، بإثيوبيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونُظمت جولتان دراسيتان للعاملين في مجال تنشيط الاستثمار في إثيوبيا، وشارك تسعة من المسؤولين الإثيوبيين في الجولة الأولى، التي استضافتها وكالة التنمية

الصناعية في ماليزيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وثلاثة مسؤولين إثيوبيين في الجولة الثانية التي استضافتها هولندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٧٢- كما أعد الأونكتاد لوكالة التنمية في زامبيا ميثاقاً للعملاء وتدريباً متميزاً على تقديم الخدمة. وركزت حلقة عمل استشارية عقدت في بورت لويس (في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨) على تعزيز فعالية الدعوة السياسية لمجلس الاستثمار في موريشيوس. وقد شارك ستة من خبراء تشجيع الاستثمار من خمسة بلدان أفريقية في جولة دراسية في حريف عام ٢٠٠٨ وقاموا بزيارة وكالة تشجيع الاستثمار تحت شعار "استثمروا في السويد" في ستكهولم.

٣- العلم والتكنولوجيا

٧٣- استُكمل استعراض العلم والتكنولوجيا والسياسات العامة الابتكارية لأنغولا في عام ٢٠٠٨ ويتوقع أن تُستكمل ثلاثة استعراضات أخرى في عام ٢٠٠٩ لكل من غانا وليسوتو وموريتانيا. وفي عام ٢٠٠٦، أنشأ الأونكتاد بالاشتراك مع لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية شبكة مراكز الامتياز، بتمويل من الحكومة الإيطالية. ويُعنى المشروع بنقل المعرفة والتكنولوجيا إلى أفريقيا عن طريق حلقات العمل والتدريب المتقدمين. وقد تمكن أكثر من ١٣٠ من شباب المهندسين والعلميين من جميع أنحاء أفريقيا من تحسين مهاراتهم في مجالات التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بفضل الدورات التدريبية التي عُقدت في تونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والصين ومصر والهند.

٤- تنمية المشاريع

٧٤- يقوم برنامج الأونكتاد للروابط التجارية بين الشركات بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، عن طريق إقامة وتعزيز الروابط التجارية بين هذه المشاريع وبين الشركات عبر الوطنية. وتُقدّم المشورة إلى أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق. فبعد تدخل على مستوى السياسات العامة في أوغندا، أُعفي زراع قصب السكر من دفع الضرائب المستقطعة من المنبع. وتسمح جمعية تعاونية للتوفير والإقراض، للمزارعين بالادخار والحصول على قروض صغيرة. ويقدم التدريب على إدارة سلسلة الإمدادات وتنظيم المشاريع توجيهاً بشأن حل النزاعات مع الشركاء وتسوية الخلافات. وأدى تحسين المهارات التجارية إلى تمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في ريف أوغندا من تحويل نشاطها من زراعة الكفاف إلى عمل تجاري يوفر منتجات متنوعة. وفي زامبيا، وافق عدد من الشركات عبر الوطنية على المشاركة في برنامج الروابط التجارية، بما في ذلك شركة إنتاج الجعة (SAB Miller)، وشركة دونافان (رائدة سوق القطن في زامبيا)، وشركة سلتل (أكبر شركة مقدمة لخدمة الهواتف المحمولة في زامبيا)، وشركة تانا زامبيا، ومتاجر سبار. كما يشارك في هذا البرنامج مصرف التنمية في زامبيا، والمؤسسة المصرفية في أفريقيا التي وافقت على تقديم الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المشاركة في البرنامج.

٧٥- وعقد المدربون الدوليون في مركز إمبريتيك في زمبابوي ثلاث حلقات عمل تدريبية في جمهورية تنزانيا المتحدة في عام ٢٠٠٨. في نيسان/أبريل، اجتمع في أكرا، بغانا، محفل إمبريتيك - أفريقيا، وهو مبادرة إقليمية

للتواصل الشبكي تهدف إلى تنشيط برنامج إمبريتيك في أفريقيا، وذلك لتحديد استراتيجية ووضع خطة عمل مدتها ثلاث سنوات، وقد قدم المحفل خطته الاستراتيجية إلى المجلس الاستشاري في كانون الثاني يناير ٢٠٠٩.

الإدارة الرشيدة للمشاريع

٧٦- في عام ٢٠٠٨، شارك الأونكتاد مركز المديرين المصري في استضافة اجتماع عُقد في القاهرة بشأن الإفصاح وحوكمة الشركات، واستكمال دراسة الحالات القطرية، وتحليل التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٧٧- وشارك عدد من البلدان الأفريقية في دورة عام ٢٠٠٨ لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، التابع للأونكتاد.

٥- التأمين

٧٨- شملت أنشطة تقديم المشورة والمساعدة التقنية التي ينفذها برنامج التأمين التابع للأونكتاد التعاون مع منظمة التأمين الأفريقية والمركز الأفريقي للتأمين ضد مخاطر الكوارث. وقد بدأت في عام ٢٠٠٨ مشاريع المساعدة التقنية في بناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتيسير حصولها على خدمات التأمين والخدمات المصرفية والمالية في المغرب وتونس، بدعم مالي من الحكومة الإسبانية. وناقش فريق الخبراء المخصص لبناء القدرات لقطاع التأمين، الذي يضم العديد من أصحاب المصلحة، في اجتماعه المعقود في جنيف في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في أفريقيا، وسبل تعزيز هذا القطاع.

رابعاً - مسألة التأثير

٧٩- وقد يكون تقدير تأثير البحوث وتحليل السياسات معقداً، إذ يسهم الأونكتاد في طيف عريض من أنشطة تحليل السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وثمة عوامل كثيرة تؤثر في فهم الأفكار. وعملاً بتوصيات اتفاق أكرا، شرع الأونكتاد في عملية تقييم لاستخلاص المعلومات من مبادرات البحوث والسياسات العامة، لضمان أن تلي جودة وفائدة النتائج المتحققة احتياجات أفريقيا وأقل البلدان نمواً على النحو الأمثل.

٨٠- ويتطلب تقييم تأثير تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، مثلما هو الحال في أي عمل بحثي، إطاراً زمنياً أطول. ولأسباب منها أن الأنشطة البحثية لا يظهر تأثيرها بالكامل غالباً إلا بعد فترة طويلة، فإن أحد سبل تقييم الإنجازات يتمثل في الاستماع إلى ما يقوله عملاء الأونكتاد عن أنشطته. وقد أشارت مجموعة ال ٧٧ والصين في بيان أيدته المجموعتان الأفريقية والآسيوية إلى أن: "التقرير يقدم مقترحات مفيدة تتعلق بالسياسات العامة... ونحن نعرب عن تقديرنا الخاص لما خلص إليه التقرير من أن تمتع الدول بقدرات قوية ضروري لزيادة فرص الوصول إلى عوامل الإنتاج وتحسين بيئة الأعمال التجارية"، في حين وصف رئيس الدورة التقرير بأنه "تقرير يتعين على راسمي السياسات في أفريقيا قراءته". وتشجع التوصيات المتفق عليها للدورة الخامسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية الأونكتاد على أن "يواصل تحليله النقدي الدقيق". وترد أيضاً آراء إيجابية تنوه بالتقرير لوضوحه

ولما أوردته من تحليل، في العدد رقم ١٦٩ للفترة تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من مجلة "Revue Tiers Monde".

٨١- ويساعد دليل الأونكتاد المتعلق بتعبئة الموارد المحلية في أفريقيا راسمي السياسات الأفارقة على تبني أنسب السياسات لتعزيز تعبئة الموارد المالية المحلية. وقد نوهت حكومتا بروندي وزامبيا بهذا الدليل لاحتوائه على توصيات مهمة في مجال السياسات العامة.

٨٢- ويمكن أيضاً قياس تأثير أنشطة الأونكتاد في أفريقيا بمشاركته في اجتماعات تناح فيها لمثليه تعزيز فهم قضايا التنمية الأفريقية. فقد دُعي الأونكتاد إلى مساعدة معهد الشمال والجنوب (كندا) على إطلاق مشروعه المعني بتعبئة الموارد المالية المحلية. وعلاوة على ذلك، نظم الاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية حلقتي عمل ودعا موظفي الأونكتاد إلى المشاركة فيهما كخبراء. وتجمع هذه المنظمة الرائدة في مجال البحوث الاقتصادية في أفريقيا نحو ٢٠٠ من الاقتصاديين من البلدان الأفريقية وغيرها مرتين سنوياً لمناقشة البحوث الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بأفريقيا. وقد عرض الأونكتاد تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وكانت ردود الفعل الواردة حتى الآن إيجابية للغاية.

٨٣- واتخذت خطوات مهمة خلال العام لنشر نتائج البحوث على المستوى القطري بتنظيم حلقات عمل إقليمية وإعداد دليل لراسمي السياسات استناداً إلى حلقات العمل دون الوطنية والوطنية والإقليمية. وأتاحت هذه الأنشطة التحقق بصورة قوية وإيجابية من صحة العمل التحليلي.

٨٤- وقدم الأونكتاد، من خلال أنشطته المتكاملة في مجال التحليل وبناء القدرات، المساعدة للبلدان الأفريقية في اتخاذ قرارات مستنيرة، وساعد على بناء الثقة وتحقيق توافق الآراء على الصعيد الدولي فيما يتعلق بكيفية إسهام المفاوضات التجارية ونتائجها في تعزيز التنمية وتأثيرها بشكل إيجابي على حياة الناس. وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، بوصفها قضية محددة ومهمة، أبرزت أنشطة الأونكتاد عدداً من المبادرات والتطورات المهمة، منها إعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساسية من أجل التصدي لقضية الفقر في إطار الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، باعتبار الفقرة قضية تهم المجتمع الدولي بأسره.

٨٥- ويصعب أيضاً قياس التأثير الإنمائي الطويل الأجل لأنشطة التعاون التقني. وقد أسهمت أنشطة الأونكتاد السابقة في تيسير وضع سياسات للمنافسة والاستثمار في عدد من البلدان الأفريقية. ففيما يتعلق مثلاً بسياسة المنافسة، ساعدت أنشطة الأونكتاد في تعزيز وعي البلدان الأفريقية بالحاجة إلى تبني سياسة وقانون للمنافسة وتنفيذهما تنفيذاً فعالاً، مع إيلاء اهتمام أيضاً للروابط بينهما وبين الأهداف الإنمائية للألفية. وفي مجال الاستثمار، يُلاحظ الآن تزايد عدد الحكومات الأفريقية التي اعتمدت سياسات للحوافز أكثر فعالية وقابلية للتنبؤ بها، إضافة إلى وضع لوائح لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٨٦- ويتمثل أحد المؤشرات الإيجابية في استمرار طلب البلدان الأفريقية على عدد من أنشطة التعاون التقني التي يقدمها الأونكتاد منذ أمد بعيد، مثل برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)، والدعم في مفاوضات نادي باريس، ودعم المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، وتحسين

خدمات الموانئ، فضلاً عن الاهتمام الكبير بالمبادرات الجديدة كالمعهد الإلكتروني، وبرنامج تيسير التجارة الأحيائية، ومبادرات الوقود الأحيائي. وهناك أيضاً طلب كبير على الخبرة المتعلقة بسياسات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الروابط بين التنمية والاستثمار، بما في ذلك الطلب في مجال استعراضات سياسة الاستثمار.

٨٧- ويواصل الأونكتاد دعم البلدان الأفريقية في طيف عريض من الأنشطة، كما شرع في تعاون كبير مع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية وفي تنسيق عريض مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسيواصل الأونكتاد دعم التنمية في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على إجراءات لتحسين قدرات الحكومات على رسم السياسات (في مجالات التجارة والاستثمار والبنية الأساسية الداعمة للتجارة) والموارد البشرية، وكذلك على إقامة المؤسسات المعنية بالتنمية، بغية زيادة فعالية إدارة التنمية في القارة.

— — — — —